

Distr.: General  
5 May 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين

منح منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون للاقتصادي مركز المراقب  
لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج  
بند معنون "منح منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون للاقتصادي مركز المراقب لدى  
الجمعية العامة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفق طيه مذكرة توضيحية  
(انظر المرفق الأول) ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني) داعمين لهذا الطلب.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة.

(توقيع) مسعود خان

السفير

الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق الأول

## مذكرة توضيحية

## ١ - الخلفية التاريخية

كان المرحوم نجم الدين إربكان، رئيس وزراء تركيا، هو أول من تقدّم بفكرة إنشاء منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون للاقتصادي (منظمة البلدان النامية الثمانية) وذلك خلال ندوة عُقدت في اسطنبول بتركيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حول مسألة التعاون الإنمائي. وقد أُعلن رسمياً عن إنشاء هذه المنظمة في إعلان اسطنبول الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات (وهو أول مؤتمر لمنظمة البلدان النامية الثمانية على مستوى القمة). وتُعَدُّ المنظمة في عضويتها البلدان النامية الثمانية التالية: بنغلادش ومصر وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا.

والبلدان الأعضاء في المنظمة غنية بالموارد الطبيعية وهي تتسم بوفرة عدد سكانها وقوتها الاقتصادية وخيراتها الجغرافية الجميلة والهائلة. تتوفر هذه البلدان أيضاً على إمكانات هائلة لتحقيق التنمية بفضل وجود مساحات شاسعة من الأراضي، وقوى عاملة ماهرة غير مكلفة، ورأس مال بشري متنوع، وموارد طبيعية غنية، وسوق كبيرة تتسع لأكثر من مليار نسمة.

ومنذ إنشائها، قامت منظمة البلدان النامية الثمانية باستعراض الوضع على الساحة السياسية الدولية وخلصت إلى أن الوضع الدولي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ومن ذلك العولمة السريعة التي يشهدها الهيكل الاقتصادي العالمي، قد طرح أمام البلدان النامية فرصاً وتحديات. وأدركت المنظمة في الوقت نفسه تطلعات البشرية الراسخة والصادقة في إحلال السلام وفي الحوار والتعاون والعدل والمساواة والديمقراطية. وقد تم الاتفاق على أن تسترشد المنظمة الجديدة في روحها وأنشطتها بالمبادئ التالية وذلك وباعتبارها من آليات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

- السلام بدلا من النزاع
- الحوار بدلا من المواجهة
- التعاون بدلا من الاستغلال
- العدل بدلا من المعايير المزدوجة

- المساواة بدلا من التمييز
- الديمقراطية بدلا من الاضطهاد

أما الجماعة المنضوية في منظمة البلدان النامية الثمانية فهي، إذ تقوم على الصداقة والتضامن والسعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإذ حباها الله بموارد بشرية وطبيعية وفيرة، تتطلع إلى أن تصبح تجمعا اقتصاديا نشطا يعزز التنمية المستدامة ويكون طرفا فاعلا رئيسيا في الإدارة الاقتصادية العالمية وفي النظام الاقتصادي العالمي وجهود التعاون الاقتصادي الدولي.

وتتمثل أهداف المنظمة في تحسين مكانة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وفي تنويع وخلق فرص جديدة في العلاقات التجارية، وتعزيز المشاركة في صنع القرار على الصعيد الدولي، وتوفير مستوى معيشي أفضل. والمنظمة ملتزمة بالعمل من أجل توسيع نطاق الدعم المقدم على المستوي الوطني داخل دولها الأعضاء، وتعزيز صوتها ووزنها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك بوسائل منها المشاركة النشطة في التعاون بين بلدان الجنوب والعمل على تعزيز هذا التعاون.

أما مجالات التعاون التي تنشط فيها المنظمة فهي تشمل السعي في المحافل الدولية على التشاور والتنسيق بخصوص مجالات من مثل التجارة والزراعة والأمن الغذائي والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنقل، والطاقة، والاتصالات، والمعلومات، والشؤون المالية والمصرفية، والتحويل إلى القطاع الخاص، والعلم، والتكنولوجيا، والتخفيف من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية، والبيئة، والصحة، والسياحة، والثقافة. وقد استضافت الدول الأعضاء في المنظمة العديد من الاجتماعات التقنية، وقامت باستكشاف مختلف الفرص المتاحة لتعزيز وتطوير العلاقات التي تجمعها على العمل في هذه المجالات.

هذا، وقد تم إبرام اتفاقات بشأن مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي والصناعي، وجرى التشديد في هذه الاتفاقات على ضرورة إشراك القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء. وخلال العملية التحضيرية لإنشاء المنظمة، تم التوصل إلى اتفاق على إنشاء آلية أمانة تنسيقية في اسطنبول بتركيا. وأصبحت هذه الآلية فيما بعد مقرا دائما لأمانة منظمة البلدان النامية الثمانية.

## ٢ - الهيكل التنظيمي

تتمثل الأجهزة الرئيسية للمنظمة، كما نصّت عليها العملية التحضيرية لمؤتمر القمة الأول وكما أقرتها المنظمة، في المفوضية والمجلس ومؤتمر القمة.

## (أ) المفوضية

المفوضية هي الجهاز التنفيذي للمنظمة. وهي، إذ تعمل بإشراف مباشر من المجلس وتسترشد بقرارات وتوجيهات كل من المجلس ومؤتمر القمة، تتولى مسؤولية إجراء المناقشات والنظر المتعمق في جميع المسائل والجوانب المتعلقة بعمل المنظمة، بما في ذلك إعداد برنامج العمل وجدول أعمال المجلس ومؤتمر القمة، وإعداد مشاريع القرارات التي تُعرض على نظر المجلس.

وتتألف المفوضية من موظفين سامين تعينهم حكوماتهم بصفة مفوضين من وزارات الخارجية بالدول الأعضاء في المنظمة. ويتولى هؤلاء مسؤولية التنسيق الوطني في بلدانهم. وتجتمع المفوضية مرتين كل سنة: مباشرة قبل الاجتماع السنوي للمجلس لإجراء مناقشة ثانية للتقارير السنوية عن أنشطة المنظمة، ثم بعد ستة أشهر من ذلك لإجراء الاستعراض والتقييم الدوريين لحالة الأنشطة. وقد تعقد المفوضية، بطلب من المجلس أو من مؤتمر القمة، اجتماعات أخرى للنظر في بعض المسائل.

## (ب) المجلس

باعتباره الهيئة الرئيسية لصنع القرارات بالمنظمة، يتألف المجلس من وزراء الخارجية بالدول الأعضاء، وهو يجتمع من حيث المبدأ مرة كل سنة على الأقل. ويعمل المجلس وفقا للسياسة العامة للمنظمة وبموجب التوجيهات الصادرة عن مؤتمر القمة، وهو يشكل منتدى لإبداء النظر المتعمق والشامل في المسائل. ويبحث المجلس ما تقدمه إليه المفوضية من تقارير ويتداول بشأنها ثم يقرر ما ينبغي التوصية به.

ويُزوّد المجلس مؤتمر القمة بتقارير عن أعماله تتضمن توصيات يراها ضرورية لتنفيذ السياسات والقرارات المعتمدة. ومن المهام الموكلة إليه أيضا مسؤولية الموافقة على مشروع برنامج العمل الخاص بكل مؤتمر من مؤتمرات القمة، ومن ذلك الموافقة على مشاريع القرارات والتوصيات والإعلانات التي تُعرض على نظر المؤتمر لاتخاذ إجراء بشأنها.

## (ج) مؤتمر القمة

باعتباره الهيئة العليا في المنظمة، يتألف مؤتمر القمة من رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء. وهو يجتمع مرة كل سنتين في واحدة من الدول الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي للحروف الأولى من أسمائها. وتمثل وظيفته الرئيسية في توفير التوجيهات التي

تسترشد بها المنظمة في أعمالها وأنشطتها من أجل بلوغ أهدافها. وهو يعتمد أيضا إعلانات توصيات المجلس ومنها القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات.

#### (د) الأمانة العامة

إدراكا منه لضرورة تعزيز الجهاز التنسيقي التابع للمنظمة، قرر مؤتمر القمة الخامس (الذي عقد في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠٠٦) إنشاء الأمانة العامة لمنظمة البلدان النامية الثمانية، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في توفير التنسيق الناجع والفعال لجميع أنشطة المنظمة، ولا سيما من حيث علاقتها بعمل الأجهزة الرئيسية (أي المفوضية والمجلس ومؤتمر القمة)، وفي المساعدة على بلوغ الفعالية في أعمال السياسات والقرارات المعتمدة. وكما أشير آنفا، فإن المكتب التنفيذي في إسطنبول بتركيا هو الذي عمل خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ على تسيير شؤون المنظمة. وقد نص قرار مؤتمر بالي القاضي بإنشاء الأمانة العامة على ترفيع رتبة المدير التنفيذي والارتقاء بها إلى مستوى رتبة الأمين العام الذي حُدِّدَت مهامه وسلطاتها لاحقا في الوثائق التأسيسية. ويتم اختيار الأمين العام، الذي يعينه المؤتمر لفترة أربع سنوات غير قابلة للتجديد، من بين المؤهلين من مواطني الدول الأعضاء وذلك على أساس التداول فيما بين هذه الدول وبحسب الترتيب الأبجدي للحروف الأولى من أسمائها.

#### ٣ - مجالات التعاون

على غرار ما ذكر آنفا، يعمل مؤتمر قمة منظمة البلدان النامية الثمانية، الذي يعقد اجتماعه مرة كل سنتين في إحدى الدول الأعضاء، بمثابة الهيئة العليا للمنظمة وهو يوفر التوجيهات العامة لأعمالها وأنشطتها الهادفة إلى بلوغ غاياتها وسياساتها التي اتفق عليها في البداية. وقد سعى مؤتمر القمة في اجتماعاته المتعاقبة، التي كان أولها في إسطنبول بتركيا في عام ١٩٩٧ وثامنها في إسلام آباد في عام ٢٠١٢، إلى الوقوف على أداء المنظمة وإلى وضع رؤية وسياسات للنهوض بحالة التعاون وبمستواه داخل مجموعة البلدان النامية الثمانية.

ووفقا لخارطة الطريق لتحقيق التعاون الاقتصادي في العقد الثاني من التعاون (٢٠٠٨-٢٠١٨)، تركّز المنظمة على عدد من مجالات التعاون كالتجارة والزراعة والأمن الغذائي، والتعاون الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنقل، والطاقة، والمعادن، والسياحة، والاستثمار، والتعاون المالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وهناك جانب هام من السياسات العامة المقررة داخل المنظمة يمكن ملاحظته في كيفية صياغة مجالات النشاط ذات الأولوية وجعلها تركّز اهتمامها

وأهدافها على عدد قليل من المجالات، وذلك بخلاف الجهود السابقة التي كانت موزعة على نطاق عريض من الأنشطة والمجالات.

وأتفق وزراء الخارجية، خلال الدورة الحادية عشرة للمجلس (كوالالامبور، ٢٠٠٨)، على ترشيح أنشطة المنظمة مع التركيز على خمسة من مجالات الأولوية هي: التجارة والزراعة والأمن الغذائي، والتعاون الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنقل، والطاقة، والمعادن. وتم بموجب هذا القرار وضع خارطة طريق للعقد القادم. وقد شكّل القرار اتخذ مؤتمر القمة السادس في وقت لاحق من تلك السنة واعتمد بموجبه خارطة الطريق هذه، نقطة تحوّل في تسيير المنظمة لأعمالها وأنشطتها.

#### ٤ - صياغة الوثائق القانونية والوثائق العالقة الأخرى والاتفاقات

##### (أ) الوثائق القانونية

باعتبار الأهمية التي تكتسيها جهود تنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل مختلف المحافل والمفاوضات الدولية وبواسطة التدابير الجماعية والتعاون الإقليمي المعزز، أنتجت المنظمة عدة وثائق قانونية من أجل ضمان استمرار أهمية تلك المواقف، وتعزيز مصالح الدول الأعضاء، ومضاعفة الجهود لمواجهة التحديات العالمية عبر أساليب التعاون المبتكرة.

##### الميثاق

بعد قرابة عقد من إنشاء المنظمة، وكجزء من الجهود الجماعية التي ترمي إلى تعزيز إطارها القانوني، تولت الدول الأعضاء تلبية احتياجاتها إلى صياغة ميثاق يكون بمثابة الوثيقة القانونية الرئيسية للمنظمة. وخلال مؤتمر القمة الثامن (إسلام آباد، ٢٠١٢)، اعتمد رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء الحكومات ميثاق منظمة البلدان النامية الثمانية الذي شكّل نقطة تحوّل بالنسبة لها ووقعوا عليه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويضع الميثاق بشكل جماعي المنظمة على مسار جديد من التعاون. إذ تعزز المبادئ والأهداف الواردة في الميثاق التواصل وتوثق علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وتتعهد الدول الأعضاء بالعمل بروح من التضامن في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها مجموعة البلدان النامية الثمانية، ولا سيما في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية ومواجهة جميع أشكال التحديات الاقتصادية التي تعرقل التقدم الاقتصادي وتؤثر سلباً في سبل كسب العيش لشعوبها.

## الوثائق التنظيمية

اضطلع، خلال العقد الأول، مكتب مصعّر يُعرف باسم المكتب التنفيذي ويقع مقرّه في إسطنبول، تركيا، بتنسيق الشؤون الإدارية للمنظمة. وقد دفع التوسيع التدريجي لنطاق أعمال المنظمة وأنشطتها الدول الأعضاء إلى النظر في الحاجة إلى وضع هيكل أكثر تنظيماً له وظائفه وإجراءاته الواضحة المعالم. وبعد أن قامت اللجنة بالأعمال التحضيرية اللازمة وأكملت في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وافق المجلس، في دورته الحادية عشرة، على مجموعة الوثائق التنظيمية وعلى النظام الداخلي الذي ينظم جميع جوانب عمل الأمانة العامة لمنظمة البلدان النامية الثمانية. وقد أصبحت هذه الوثائق، التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تنظم جميع جوانب عمل الأمانة العامة منذ ذلك التاريخ.

## اتفاق المقر

في أعقاب الأمانة العامة في عام ٢٠٠٦، واعتماد الوثائق التنظيمية في عام ٢٠٠٨، والعرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا باستضافة مقر الأمانة في إسطنبول، تم التوقيع على اتفاق المقر بين حكومة تركيا والأمانة في أنقرة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد تحصلت الأمانة بموجب هذا الاتفاق على المركز القانوني الدولي، بما في ذلك المركز الدبلوماسي والحصانات ذات الصلة لموظفيها، على النحو المنصوص عليه في الوثائق التنظيمية. وقد شكّل إبرام الاتفاق مع البلد المضيف حقا خطوة هامة إلى الأمام في تطوير المنظمة مؤسسياً، ومهد الطريق لكي يكون أداء الأمانة وموظفيها سلساً وناجحاً.

## (ب) وثائق رئيسية أخرى

## خارطة الطريق

خلال مؤتمر القمة السادس (كوالالمبور، ٢٠٠٨)، أعرب رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء عن تأييدهم لخارطة الطريق لتحقيق التعاون الاقتصادي في العقد الثاني من التعاون (٢٠٠٨-٢٠١٨) بوصفها الرؤية التي تسترشد بها أنشطة منظمة البلدان النامية الثمانية، مع التركيز بوجه خاص على التوسع في التجارة فيما بين أعضائها لتعزيز التنمية. ولما كان دور كل من الحكومة والقطاع الخاص متكاملين في عملية التنمية الاقتصادية لمجموعة البلدان النامية الثمانية، حيث تؤدي الحكومة دوراً حيوياً في تحسين الظروف والفرص على الصعيد الاجتماعي، تتمثل رؤية المنظمة في أن دينامية التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين أعضاء مجموعة البلدان النامية الثمانية ستؤدي، بحلول نهاية العقد الثاني

للتعاون القائم بين منظمة البلدان النامية الثمانية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، إلى مستوى على من التنمية الاقتصادية عبر زيادة التجارة البينية والرعاية الاجتماعية.

وتحتاج المنظمة، من أجل تحقيق رؤيتها، إلى تركيز وصياغة استراتيجيات وسياسات وتدابير جديدة بهدف تحسين فعالية التعاون ضمن سياق العقد الثاني، ٢٠٠٨-٢٠١٨، مع بذل جهود مشتركة غايتها التغلب على المشاكل الأساسية التي تعاني منها البلدان الأعضاء وتحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما من خلال توسيع نطاق التجارة البينية. هذا بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الأعضاء لتوفير فرص العمل والحد من الفقر والنهوض بالاستثمارات الجديدة والتنمية الصناعية وتطوير الهياكل الأساسية، وبالتالي تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. ويتمثل أحد أهداف وغايات التعاون لدى المنظمة خلال العقد القادم في أن تحقق المعاملات التجارية فيما بين أعضائها نسبة لا تقل عن ١٥ إلى ٢٠ في المائة من مجموع حصة هذه الدول من التجارة العالمية وذلك بحلول عام ٢٠١٨.

وثيقة الرؤية العالمية (الفترة ٢٠١٢-٢٠٣٠)

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمد رؤساء الدول والحكومات، مراعاة منهم لأهمية ما تضطلع به المنظمة من أعمال وأنشطة لفائدة الدول الأعضاء فيها حتى تواجه التحديات الناشئة في السنوات المقبلة، وثيقة الرؤية العالمية لمنظمة البلدان النامية الثمانية (٢٠١٢-٢٠٣٠) خلال مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في إسلام آباد. ويعود الدافع من وراء إعداد الوثيقة إلى التطورات الأخيرة المستجدة في العلوم الاجتماعية، وإلى إدراج العوامل الاجتماعية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في تحليل العمليات، وتعزيز التجارة المستدامة والتفاعلات والعلاقات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الوثيقة نهجاً عملياً في سياق التغييرات الهامة التي تجري على الصعيد العالمي مع ما لها من انعكاسات وآثار هامة على مستقبل المنظمة باعتبارها ترتيباً جماعياً للتعاون الاقتصادي يتألف من ثمانية بلدان من الواضح أن لها مصالح مشتركة ولكنها ذات سمات وخصائص متباينة.

(ج) الاتفاقات

تم وضع عدد من الصكوك القانونية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية كجزء من الجهد الجماعي المبذول من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الاقتصادي وتيسيره ضمن مجموعة البلدان النامية الثمانية وداخل الدول الأعضاء وفيما بينها.

## اتفاق بشأن تبسيط إجراءات منح التأشيرات لرجال الأعمال

أظهرت معظم الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية أن تيسير إجراءات طلب تأشيرة السفر لرجال الأعمال من شأنه التشجيع على مزيد من السفر لأغراض الأعمال داخل الدول الأعضاء وفيما بينها، وتعزيز شبكة الأعمال التجارية، والمحافظة على العلاقات التجارية بشكل أفضل، وتوسيع نطاق التجارة في السلع الأساسية، وزيادة بذلك في حجم التجارة. وهذا يعني أن ثمة علاقة إيجابية بين السفر الدولي والتجارة الدولية في النهوض بالتجارة في السلع الأساسية فيما بين البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وبفضل التشجيع على تخفيف إجراءات طلب التأشيرة وتحديد مدى تعزيز السفر للأعمال التجارية الدولية، تكون لهذه الدراسات آثار مباشرة على السياسة العامة. واجتماع القمة الثالث (القاهرة، ٢٠٠١)، أنجز الاتفاق المتعلق بتبسيط إجراءات منح التأشيرات لرجال الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة البلدان النامية الثمانية، وهو بمثابة أول صك قانوني وضعته وصاغته المنظمة. وفي وقت لاحق، تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة السادس (كوالالمبور، ٢٠٠٨). وحتى الآن، صدقت ست دول أعضاء (إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش وتركيا وماليزيا ونيجيريا) على الاتفاق الذي دخل حيز النفاذ بالنسبة لها.

## اتفاق بشأن التجارة التفضيلية

اعتُبرت التجارة منذ البداية مجال تعاون ذا أولوية لدى البلدان الأعضاء في منظمة البلدان النامية الثمانية، وهي قد حظيت باهتمام متزايد في مؤتمرات القمة التي عقدها المنظمة. ونشأ الاقتراح الأولي للتوصل إلى اتفاق بشأن التجارة التفضيلية واتفاق متعدد الأطراف بشأن المسائل الجمركية عن اجتماع فريق الخبراء الذي عُقد في جمهورية إيران الإسلامية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي وقت لاحق، اتفقت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة (طهران، ٢٠٠٤)، على ضرورة وضع مثل هذه الصكوك. وآتت العملية أكلها في الدورة العشرين للجنة، مع التوقيع على الاتفاقات أثناء مؤتمر القمة الخامس (بالي، إندونيسيا، ٢٠٠٦). وينص الاتفاق المتعلق بالتجارة التفضيلية على تخفيض تعريفات الاستيراد وإزالة العقبات غير التعريفية وشبه التعريفية بهدف تعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١١، بعد تصديق خمسة أطراف متعاقدة على الاتفاق، ثم وصل هذا العدد بعد ذلك إلى ستة أطراف (هي إندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركيا وماليزيا ونيجيريا). وفي غضون ذلك، اتخذت تدابير ملموسة من أجل تنفيذ الاتفاق، ولا سيما بعقد الاجتماع الأول لمجلس وزراء التجارة في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتمثلت النتيجة الأساسية لهذا الاجتماع الهام في اتفاق الوزراء على

أن يكون تاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموعد النهائي الجديد لتطبيق الأطراف المتعاقدة للدفع الأولى من التخفيضات في التعريفات الجمركية.

الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بالمساعدة الإدارية في المسائل الجمركية

يرجع تاريخ الشعور بالحاجة إلى إبرام الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بالمسائل الجمركية إلى اجتماع الفريق العامل الذي عقد في طهران في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد اعتُمد هذا الاتفاق وجرى التوقيع عليه في مؤتمر القمة الخامس (بالي، إندونيسيا، ٢٠٠٦). وبعد أن صدقت عليه كل من إندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبنغلاديش وباكستان وتركيا وماليزيا ونيجيريا، دخل حيز النفاذ بالنسبة لهذه البلدان السبعة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وهذا الاتفاق الذي يسعى إلى تشجيع التعاون وتيسيره فيما بين الدول الأعضاء في منظمة البلدان النامية الثمانية في مجالات من قبيل تبادل المعلومات وبناء القدرات والمساعدة الإدارية وتيسير العبور وقاعدة البيانات الجمركية، يُقصد به المساعدة على تعزيز التجارة البينية وتوسيع نطاقها، وهو الهدف الأساسي من الاتفاق.

٥ - المؤسسات المنتسبة

إنّ تزايد مستوى الأنشطة والتعاون داخل المنظمة، الذي يتجلى في عبء العمل السنوي الذي تنهض به أمانتها، يجعل من الواضح أكثر أنه بالإمكان دعم محاولة زيادة مستوى التطوير التنظيمي بالتعاون مع المؤسسات المنتسبة. إذ من شأن هذه المؤسسات أن تتعاون مع الأمانة في تنفيذ البرامج والمشاريع المنصوص عليها في خارطة الطريق من أجل التغلب على التحديات التي ستواجهها المنظمة في عالم دائم التغير.

اتحاد غرف التجارة والصناعة

تعود فكرة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة إلى الأيام الأولى لنشأتها وذلك على النحو المبين في أمور منها إعلان إسطنبول (١٩٩٧). وعلى نفس المنوال، دعا إعلان القاهرة (٢٠٠١) إلى إنشاء منتدى للأعمال التجارية. وأفضى المزيد من النظر في التوصيات الواردة في الإعلان الأخير إلى إنشاء اتحاد غرف التجارة والصناعة في جمهورية إيران الإسلامية في شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي كان هدفه المعلن هو جمع الكيانات المعنية التابعة للدول الأعضاء في المنظمة تحت مظلة مشتركة وتعزيز أنشطة القطاع الخاص داخل المنظمة.

## مركز الإعلام لعلف الحيوانات

أنشأت المنظمة، رداً على استمرار تقلب أسعار الأغذية، وبخاصة فيما يتعلق بأسعار علف الثروة الحيوانية وتوفره، مركز الإعلام لعلف الحيوانات في جاكرتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتسلط الصفحة الشبكية للمركز ([www.d8-afic.org](http://www.d8-afic.org)) الضوء على الأغراض المتوخاة من الفريق العامل المعني بعلف الحيوانات التابع لمنظمة البلدان النامية الثمانية، وهي أغراض تتناول المسائل المتعلقة بإنتاج علف حيواني ذي جودة وتوفيره عن طريق تنفيذ البحوث والمشاريع الجارية بطرق ملموسة منها أن تشكل هذه البحوث والمشاريع أدوات لتبادل البيانات والمعلومات عن منتجات علف الحيوانات.

### رابطة الأسمدة

يبدو جلياً أن للأسمدة دوراً كبيراً وأساسياً في دعم الأمن الغذائي في البلدان النامية، لا سيما في ما يتعلق بكميات الأسمدة المنتجة والمستهلكة وتوافرها. وفي هذا الصدد، أنشأت المنظمة "رابطة الأسمدة" في طهران، في آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر [www.d8ftc.com](http://www.d8ftc.com)). وتهدف الرابطة إلى تيسير مشاركة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات، ومصارف الاستثمار والمؤسسات البحثية في الدول الأعضاء في المنظمة المعنية بتجارة الأسمدة الكيماوية (النيتروجين والفوسفات والبوتاس) والأسمدة العضوية والحيوية.

### شبكة تبادل التكنولوجيا ونقلها

في عصر العولمة، يعتبر إنشاء شبكة لتبادل التكنولوجيا ونقلها أمراً جوهرياً من أجل توفير الأساس المناسب والبنية التحتية الملائمة لتبادل ونقل بيانات المنتجات والتكنولوجيات والخدمات بين البلدان الأعضاء في منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي. وقد أخذت المنظمة ذلك بالحسبان، فأنشأت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في طهران، شبكة من أجل تبادل التكنولوجيا ونقلها. ويسعى موقع الشبكة على الإنترنت ([www.d8tten.org](http://www.d8tten.org)) ليكون سوقاً إلكترونية لموردي التكنولوجيا، وهو يحتوي على قاعدة بيانات عن أحدث التكنولوجيات المتوفرة، فضلاً عن عروض وطلبات للتكنولوجيا وبيانات عن مورديها والباحثين عنها من البلدان الأعضاء في المجموعة.

## ٦ - التمثيل الدائم للدول الأعضاء

## البعثة الدائمة لنيجيريا

تمشياً مع المادة ٦ من اتفاق المقر الخاص بالمنظمة، أنشئ مكتب البعثة الدائمة لنيجيريا لدى أمانة المنظمة، وهو الأول من نوعه، في إسطنبول، تركيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ودلّ إنشاؤه على التزام نيجيريا بأهداف المنظمة، وسعيها بصورة خاصة إلى الترويج لخطة تحوّل نيجيريا في مجالي الاقتصاد والعلاقات التجارية مع الدول الأعضاء الأخرى.

## ٧ - العلاقات الخارجية

نظرت المنظمة بإيجابية إلى مسألة إجراء الاتصالات وإقامة علاقات التعاون وتعزيزها مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى. وقد بدأ العمل لإقامة هذه الأواصر وعلاقات التعاون منذ إنشاء أمانة المنظمة عام ٢٠٠٦، وعلى وجه التحديد، منذ تعيين الأمين العام للمنظمة في عام ٢٠٠٧. وتمثلت نتائج الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة لتحقيق هذا الغرض في إبرام مذكرات تفاهم مع منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية والمؤسسة الدولية للشباب والمركز الاستشهادي لعلوم العالم الإسلامي وتوقيع خطاب نوايا مع الجامعة البحرية العالمية.

## منظمة التعاون الإسلامي

وقّعت منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة على مذكرة تفاهم في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الدول الأعضاء في المنظمة هي أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتسعى مذكرة التفاهم إلى تشجيع تطوير البرامج والمشاريع المشتركة في جميع القطاعات من خلال الاستفادة من الموارد البشرية والمادية للمنظمتين، بما في ذلك، في مجالات ذات أولوية من قبيل ترويج التجارة، والزراعة، وتعزيز الأمن الغذائي وتطوير السياحة.

## منظمة التعاون الاقتصادي

وقّعت منظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة على مذكرة تفاهم في إسطنبول، بتركيا، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، خلال الاجتماع الوزاري الثاني للمنظمة المعني بتطوير الصناعة. وكما ورد في المذكرة، تود المنظمتان تعزيز التعاون بينهما في مجالات مثل التجارة، والنقل، والطاقة والزراعة، والأمن الغذائي، والتعاون الصناعي، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتؤكد المذكرة أيضاً الحاجة إلى تبادل المعلومات والمعارف وأفضل

الممارسات والخبرات بين المنظمتين. ومن أجل ضمان تنفيذ الأنشطة المقررة بفعالية وفي الوقت المناسب، اتفقت المنظمتان على إجراء استعراضات مشتركة في منتصف المدة للوقوف على تنفيذ مذكرة التفاهم، والنظر في مواصلة الأنشطة التعاونية.

#### المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية

وبالنظر إلى أهمية الاستراتيجيات العملية في تعزيز النمو الزراعي المستدام في الدول الأعضاء، وقّعت المنظمة مذكرة تفاهم مع المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في أبوجا، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خلال الاجتماع الوزاري الرابع للمنظمة المعني بالزراعة والأمن الغذائي. وتعدّ المذكرة بمثابة استراتيجية واقعية من أجل تطوير التعاون الزراعي وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين المنظمتين، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، والتنفيذ المشترك للمشاريع الإنمائية، وتبادل المعلومات، والمعارف، والموارد، وترويج التجارة في مجال الزراعة وإقامة الشبكات.

#### المؤسسة الدولية للشباب

وقّعت المؤسسة الدولية للشباب والمنظمة مذكرة تفاهم بينهما في بالتيمور، بالولايات المتحدة الأمريكية، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووفقاً لمذكرة التفاهم، ستعمل المنظمتان على وضع إطار للتعاون المستمر، مع التركيز بصفة خاصة على مشاركة البلدان الأعضاء في المنظمة في برامج المؤسسة المتعلقة بتثقيف الشباب والعمالة.

#### الجامعة البحرية العالمية

وقّعت الجامعة البحرية العالمية والمنظمة رسالة نوايا بشأن إقامة علاقات تعاون بينهما، في مالو، بالسويد، في تموز/يوليه عام ٢٠١٢. وترمي رسالة النوايا إلى إقامة علاقات تعاونية ودية بين المنظمتين. وأبرزت الرسالة بصورة خاصة أهمية تبادل التجارب والخبرات، وتوفير المشورة التقنية، وبناء القدرات، واستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة للمنظمتين.

#### المركز الاستشهادي لعلوم العالم الإسلامي

وقّعت المنظمة والمركز الاستشهادي لعلوم العالم الإسلامي مذكرة تفاهم، في شيراز، بجمهورية إيران الإسلامية، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتهدف المذكرة إلى إنشاء مكتب للمركز، ووضع سياسات فعالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وعقد حلقات عمل، وتعزيز التعليم العالي والتعاون العلمي بين البلدان الأعضاء.

٨ - الاستنتاج: طريقة الحصول لمنظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي على مركز المراقب

مع تعقّد البيئة الاقتصادية العالمية الحالية، صار الاعتراف بجوانب النمو الكمية والنوعية وتشجيعها، وتضمينها مفاهيم من قبيل الشمولية والاستدامة البيئية من أجل توفير صورة أوضح لما هو مطلوب وما هو فعال، أمراً يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى. وبالفعل، تركّز المنظمة، بصفتها تجمّع اقتصادي، بصورة متزايدة في أنشطتها المختلفة على تحقيق النمو النوعي. وفي هذا السياق، سوف تبدأ البلدان الأعضاء فيها باستكشاف العوامل اللازمة لضمان استدامة القدرة التنافسية الوطنية على المدى الطويل. ثم ستقدم البلدان بعد ذلك أفكارها الأولية عن كيفية فهم النمو النوعي وقياسه من منظور القدرة التنافسية بتحديد القدرة التنافسية المستدامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي عصر العولمة والترابط، تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، إلى تنشيط اقتصاداتها الوطنية من خلال اعتماد استراتيجيات وسياسات وتدابير مختلفة، من بينها إنشاء مجموعات أو الانضمام إليها أو الدخول في ترتيبات جماعية. ونظراً لطبيعة التطورات الجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ووتيرتها، وبخاصة الاتجاه القوي نحو الإقليمية، من المتوقع أن تتحرّك المنظمة بطريقة تتناسب مع متطلبات التنمية ووتيرة التغيير المحيطة بأعضائها الأفراد وبها ككل، باعتبارها مثلاً للجهد الجماعي نحو تحقيق التقدّم الاقتصادي والتنمية.

ومنذ إنشائها في عام ١٩٩٧، اختبرت المنظمة، من خلال أجهزتها الرئيسية واجتماعاتها التقنية، أفضل الأفكار والصيغ الممكنة بغية وضع صورة شاملة للتغيرات الهامة الجارية على الصعيد العالمي والتي لها آثار وانعكاسات هامة على مستقبل التعاون. ونظراً للأهمية السياسية التي يكتسيها مؤتمر القمة التاسع القادم المقرر عقده في تركيا في أواخر عام ٢٠١٤، فإنّ المنظمة ستستفيد مؤكداً من الزخم الحاصل لتدخل المرحلة الثانية من عمرها، وأن تستند إلى منظور استراتيجي من أجل بلورة السبل الفعالة لتحقيق جميع أهدافها، وفقاً للمثل العليا التي كان ينشدها مؤسسوها الأجلاء.

ولا بد للمنظمة الآن أن توسّع مساهمتها على الصعيد الوطني، داخل الدول الأعضاء، وأن تعزّز مركزها وترفع صوتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما في الأمم المتحدة، كما ينصّ على ذلك ميثاقها وخريطة الطريق والرؤية العالمية. وسيزيد حصول منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي على مركز المراقب الدائم من مساهمتها وتعاونها مع الأمم المتحدة وبرامجها.

ويتواءم الدافع وراء طلب الحصول للمنظمة على مركز المراقب ومشاركتها في أعمال الجمعية العامة مع فكرة مؤسسيها بضرورة الإسهام بصورة جماعية في مجالات التعاون كافة من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في العالم، وكذلك في بلدان المنظمة. فالجمعية العامة هيئة جامعة لها للمنظمة من أهداف وغايات؛ لذلك، سيكون بمقدورها أن تقدم التوجيه في جميع مجالات التعاون وأن تيسر انخراط الدول الأعضاء في المنظمة في السياسات الدولية وأنشطة التنسيق الاقتصادي.

وبحصولها على مركز المراقب في الجمعية العامة، ستعزز المنظمة صورتها وتستفيد من الخبرة العالمية، ومن ذلك الفرصة لكي تعزز عملياتها في مجال بناء القدرات، وتشارك المجتمع الدولي منبرا من المنابر. وتتطلع المنظمة، بصفتها منظمة حكومية دولية شابة وواعدة، إلى فرصة للعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة. وستمكنها هذه العلاقات الوثيقة من قطع أشواط كبيرة في مسيرتها، والقيام بدورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا سيما تجاه شعوب دولها الأعضاء.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي مركز المراقب لدى  
الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

رغبة منها في تعزيز العلاقات والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة البلدان النامية  
الثمانية للتعاون الاقتصادي،

١ - تقرر دعوة منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي إلى المشاركة  
في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.